٢٣

المباحث النحوية للشيخ العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) في كتابه فوائد في مشكل القرآن

م. د إسراء محمد منصور

وزارة التربية– المديرية العامة لتربية محافظة ديالى

مدرسة الخمائل الابتدائية

ملخص البحث

تناول هذا البحث اليسير بعض الاختيارات النحوية للشيخ المشهور بسلطان العلماء العز بن عبدالسلام الدمشقي (٦٦٠هـ) في كتابه " فوائد في مشكل القرآن" وهو كتاب جليل القدر لكونه عالج في ظاهر سياق الآيات القرآنية الكريمة إشكالات نحوية ودلالية كانت محل جدل وناقش كبيرين بين المتعلمين والمتأدبين أو من قبل المتشككين والطاعنين في أسلوب القرآن الكريم وألفاظه ومعانيه, وسعى الشيخ إلى رفع هذه الإشكالات بما أوتي من ثقافة لغوية واسعة واطلاع كبير على أساليب القرآن الكريم ومعرفة دقائقه وأسراره, فوقفت على بعض من هذه الإشكالات التي عالجها الشيخ بأسلوبه الرفيع التي تنمو عن معرفة تامة بكلام العرب وأساليبه وأفانين القول فيه, وهذه الاختيارات النحوية ليست بالأمر السهل ولا الهين لكثرة الأقوال من لدن النحويين في الآية الواحدة, فيختار الشيخ العز بن عبدالسلام الرأي الأصوب والأصح من بينها, وما يراه مناسبا موافقا لسياق الآية الكريمة.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد: فأقبلت طائفة كبيرة من العلماء على القرآن الكريم, فألفت طائفة في تاريخ نزوله ومكيه ومدنيه, وأول ما نزل وآخر ما نزل وأسباب النزول، وجمعه وتدوينه وناسخه ومنسوخه ومجمله ومبينه وأمثاله وقصصه وأقسامه وجدله وتفسيره وإعرابه وبيان مشكله وغريب ألفاظه، حتى أصبحت هذه المباحث علومًا واسعة غاص في بحورها العلماء واستخرجوا منها الدرر، واتسعت هذه الأبحاث حتى احتاج الناس إلى من يجمعها بإيجاز، ويتحدث عنها باختصار, وقد ألف العلماء في كل عصر مؤلفات تناسب معاصريهم في الأسلوب والتنظيم والترتيب، وما زالوا يؤلفون وكل منهم يبذل جهده ويتحرى ما وسعه التحري أن يبسط هذه العلوم بأسلوب ميسر يدني فيه البعيد ويوضح فيه المستغلق ويجلو به المبهم, فقد وقف هذا

البحث اليسير على جانب من جوانبه, وفنا من فنونه, وكتابا من كتبه, وهو كتاب "**فوائد في مشكل القرآن**" للشيخ سلطان العلماء العز بن عبد السلام الذي أبان عن كثير من إشكاله الظاهر في الألفاظ والتركيب, فوجدت فيه كثيرا من الآراء النحوية والصرفية والدلالية الجديرة بالاهتمام والوقوف عندها, فالقرآن الكريم لا تنقضي عجائبه بكثرة الرد, فوقفت على استخراج بعضا من اختياراته النحوية التي ترثي البحث النحوي ولاسيما في النحو القرآني بآراء نيرة تستحق الدراسة والبحث, فصاحبها ذو عقلية كبيرة في هذا الفن القرآني, وكتابه هذا يعدو من الكتب القيمة التي أزالت الإشكال والإبهام التي اكتنف السياق في الآيات القرآنية في الألفاظ والتراكيب والدلالات.

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة ومبحثين, فخصصته المبحث الأول للتعريف بحياة هذا الشيخ الهمام, وخصصت المبحث الثاني لذكر اختياراته النحوية, وقسمته على عدة مسائل مختارة كان للشيخ فيها قول ورأيٌ, وأردفت البحث بخاتمة أوجزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها مشفوعة بثبت للمصادر والمراجع التي ساعدتني في إتمام هذا البحث اليسير والحمد لله أولا وآخرا.

المبحث الأول: حياة المؤلف.

اسمه ونسبه: الإمام عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السلمي الدمشقي المصري المغربي, أصلاً الدمشقي مولداً المصري داراً ووفاة أبو محمد الملقب بعز الدين وبسلطان العلماء، وبقية الأئمة الأعلام, والمعروف ببائع الملوك, متكلم أشعري وفقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد, بل شيخ الشافعية شيخ الْإِسْلَام وَالْمُسْلِمين, وَأحد الْأَئِمَّة الْأَعْلَام سُلْطَان الْعلمَاء إِمَام عصره بِلَا مدافعة الْقَائِم بِالْأَمر بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْي عَن الْمُنكر فِي زَمَانه المطلع على حقائق الشَّرِيعَة وغوامضها الْعَارِف بمقاصدها لم ير مثل نَفسه, وَلَا رأى من رَآهُ مثله علما وورعا وقياما فِي الْحق وشجاعة وَقُوَّة جنان وسلاطة لِسَان[1], ولد سنة "٥٧٨هـ", وهو سلطان العلماء لقبه بهذا اللقب تلميذه الأول شيخ الإسلام ابن دقيق العيد, وطلبه للعلم, إذ تلقى العلم في دمشق, ومنذ العصر الأموي, وهي تذخر بالعلماء ويؤمها الجميع من المشرق والمغرب، ولم يطلب العزُّ العلم صغيراً كغيره من الأئمة المشهورين, بل طلب العلم متأخراً كابن حزم، وحصل الكثير, والكثير حتى كان له باع في شتى العلوم الشرعية, وله ولد اسمه عبد اللَّطِيف

بن عبد الْعَزِيز بن عبد السَّلَام, وتفقه على وَالِده وتميز فِي الْفِقْه وَالْأُصُول وَكَانَ يعرف تصانيف وَالِده معرفَة حَسَنَة, توفّي بِالْقَاهِرَةِ فِي شهر ربيع الآخر سنة خمس وَتِسْعين وسِتمِائَة [٢], وكذلك يحيى بْن عَبْد العزيز بْن عَبْد السلام الخطيبُ، بدرُ الدين أبو الفَضْلِ "٦٥٦هـ"[٣], وولده الكبير هو محمد المتوفى "٦٨١هـ"[٤], وكذلك إبراهيم بن الإمَام عزّ الدّين عَبْد الْعَزِيز بْن عَبْد السَّلَام شمسُ الدّين أَبُو إِسْحَاق السُّلمي الدّمشقيّ (٦٨٦هـ) خطيب جامع العُقَيْبة[٥].

وظائفه: كان يعمل في التدريس في المدرسة الشبلية، والمدرسة الغزالية كلاهما بدمشق, ولما نزل مصر عمل بالمدرسة الصالحية بين القصرين, وبجوار ذلك كان يلقي الخطابة في مسجد دمشق ثم عُين خطيباً في الجامع الأموي بدمشق عام(٦٣٧هـ). وكان خطيباً ملء السمع والبصر ظل كذلك عاماً ثم منع من ذلك بسبب مواقفه التي ستأتي، ثم هاجر الشيخ إلى مصر سنة(٦٣٩هـ)، واستقبله الصالح أيوب وتولى الخطابة في جامع عمرو بن العاص وعين قاضي القضاة, وولي الإشراف على عمارة المساجد.

شيوخه: أخذ عن كثير من العلماء وأشهرهم :

١- سيف الدين الآمدي: هو علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي أبو الحسن أحد أذكياء العالم(٦٣١هـ).

٢- القاسم بن عساكر: هو القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله وهو الحافظ أبو محمد بن الحافظ أبي القاسم بن عساكر بهاء الدين(٦٠٠هـ).

٣- فخر الدين بن عساكر:هو أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الملقب فخر الدين المعروف بابن عساكر، شيخ الشافعية بالشام، وفقيه زمانه(٦٢٠هـ).

٤- جمال الدين الحرستاني:هو عبد الصمد بن محمد بن أبي الفضل بن علي قاضي القضاة جمال الدين أبو القاسم الخزرجي الأنصاري، الدمشقي المعروف بابن الحرستاني (٦١٤هـ).

٥- هو أبو علي حنبل بن عبد الله بن الفرج بن سعادة المكبر بجامع الرصافة(٦٠٤هـ).

٦- عمر بن طبر زد: هو أبو حفص عمر بن محمد بن يحي المعروف بان طبرزد(٦٠٧هـ).

٧- الخشوعي: أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي(٥٩٨هـ).

٨- عبد اللطيف بن شيخ الشيوخ: عبد اللطيف بن شيخ الشيوخ وهو: عبد اللطيف بن إسماعيل ابن شيخ الشيوخ أبي سعد، وكنيته أبو الحسن، ولقبه ضياء الدين (٥٩٦هـ).

٩- شهاب الدين السُّهروردي: الإمام العارف أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن عمويه ابن سعيد بن الحسن السهروردي ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه (٦٣٢هـ)[٦].

تلاميذه: وهم كثر , وأشهرهم:

١- شيخ الإسلام ابن دقيق العيد: هو تقي الدين أبو الفتح محمد بن مجد الدين علي بن وهب ابن مطيع القشيري(٧٠٢هـ).

٢-القرافي: هو أحمد بن عبد الرحمن القرافي أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي من علماء المالكية نسبته إلى صنهاجة(٦٨٤هـ).

٣-جلال الدين الدشناوي:الإمام أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الكندي الدشناوي(٦٧٧هـ).

٤- شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين الدمياطي(٧٠٥هـ).

آثاره العلمية: فمما ألفه الإمام .

أ-مختصر تفسير " النكت والعيون للماوردي".

ب -الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز[٧].

ج- فوائد في مشكل القرآن:(أمالي عز الدين بن عبد السلام)[8].

هـ-قصة وفاة النبي صلى الله عليه وسلم[9]

ن-الشام: ترغيب أهل الإسلام في سكن الشام: [١٠].

و-قواعد الأحكام في مصالح الأنام[١١].

ي-الإمام في بيان أدلة الأحكام[١٢]:

وفاته: اتفقت المصادر على وفاته, ولم يزل مدرسا بالصالحية إلى أن مات في عاشر جمادى الاولى سنة ستين وستمائة[١٣].

المبحث الثاني: المسألة الأولى: دلالة باء العوض.

يعرض الشيخ العز بن عبدالسلام في كتابه " فوائد في مشكل القرآن" لطائفة كبيرة من أقوال النحويين في الفائدة الواحدة, فيختار ويرجح ما هو الصواب والصحيح بحسب ظنه, ولكن يعضد هذا الاختيار بما لديه من ثقافة نحوية واسعة, وهذا دليل على مقدرته النحوية في الاختيار من بين الأقوال النحوية المتعددة, وهذا الاختيار ليس بالأمر اليسير, ومن ذلك ما جاء في بيان دلالة حرف الجر الباء الدالة على العوض في قوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ ﴾(١٤), فنقل الشيخ قولين للفراء ولأبي علي الفارسي,:(قال الفراء: إذا كان المتقابلان في العقود نقدين جاز دخول الباء على كل واحد منهما, فتقول:" اشتريتُ الذهبَ بالفضةِ والفضةَ بالذهبِ", وكذلك إذا كان معنيين نحو:{ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ }، وكذلك إذا كانا عوضين, فإن كانا عينا وعرضًا فالباء للعين، والذي يدخل عليه الباء هو الثمن(١٥), قال أبو علي في قوله عز وجل:﴿ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾(١٦)، هذا مشكل, لأنَّ الباء دخلت على المثمن دون الثمن فلا بد أن تضمر ذا ثمن، حتى لا يكون الثمن هو المُشترى(١٧), وعلى رأي الفراء لا يحتاج إلى إضمار أبي علي، لأنَّ كل واحد منهما معنىً، لأنَّ المراد بالثمن: الرياسة, لأنَّها المقصودة لهم ولأجلها أعرضوا عن آيات الله, وأبو علي دون الفراء منزلة فيما يرجع إلى اللغة)(١٨), والشيخ قد اختصر قول الفراء كثيرا مما دعاني الى الوقوف عليه ونقله بنصه, إذ قال:" وكل ما كان فِي القرآن من هذا قد نُصِبَ فِيهِ الثَّمَنُ وأدخلت الباء فِي المبيع أو المشترى، فإن ذلك أكثر ما يأتي فِي الشيئين لا يكونان ثَمَنًا معلوما مثل الدنانير والدراهم فمن ذلك:" اشتريتُ ثوبا بكساء" أيَّهما شئتَ تجعله ثَمَنًا لصاحبه, لأنه ليس من الأثمان، وما كان ليس من الأثمان مثل الرقيق والدور وجميع العروض فهو على هذا, فإن جئت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في الثّمن، كما قال في سورة يوسف:﴿ وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَاهِمَ مَعۡدُودَةٖ ﴾(١٩),لأنَّ الدراهم ثمنٌ أبدا، والباء إنما تدخل فِي الأثمان فذلك قوله:﴿ ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا ﴾(٢٠),﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ

ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةِ ﴾ (٢١) ﴿ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾(٢٢) ﴿ وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ ۚ ﴾ (٢٣)، فأدخل الباء فِي أيّ هذين شئت حَتَّى تصير إلى الدنانير والدراهم فإنك تُدخل الباء فيهن مع العُروض، فإذا اشتريت أحدهما يعني الدنانير والدراهم بصاحبه أدخلت الباء فِي أيهما شئت, لأن كل واحد منهما فِي هذا الموضع بيعٌ وثمنٌ، فإن أحببت أن تعرف فرق ما بين العُروض وبين الدراهم، فإنك تعلم أن من اشترى عَبْدًا بألف درهم معلومة، ثُمَّ وجد به عيبا فرده لم يكن له على البائع أن يأخذ ألفه بعينه ولكن ألفا, ولو اشترى عَبْدا بجارية ثُمَّ وجد به عيبا لم يرجع بجارية أخرى مثلها، فذلك دليل على أن العُروض ليست بأثمان"(٢٤), وما ذكره الشيخ من أنَّ المراد بالشراء الرياسة الدنيوية, وليس حقيقة الشراء, وهذا ما أكده جمهور المفسرين إذ ذكر الطبري:" فَتَأْوِيلُ الْآيَةِ إِذًا: لَا تَبِيعُوا مَا أَتَيْتُكُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِكِتَابِي وَآيَاتِهِ بِثَمَنٍ خَسِيسٍ وَعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا قَلِيلٍ, وَبِيَعُهُمْ إِيَّاهُ تَرْكُهُمْ إِبَانَةَ مَا فِي كِتَابِهِمْ مِنْ أَمْرِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلنَّاسِ، وَأَنَّهُ مَكْتُوبٌ فِيهِ أَنَّهُ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ بِثَمَنٍ قَلِيلٍ، وَهُوَ رِضَاهُمْ بِالرِّيَاسَةِ عَلَى أَتْبَاعِهِمْ مِنْ أَهْلِ مِلَّتِهِمْ وَدِينِهِمْ، وَأَخْذِهِمُ الْأَجْرَ مِمَّنْ بَيَّنُوا لَهُ ذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنُوا لَهُ مِنْهُ, وَإِنَّمَا قُلْنَا مَعْنَى ذَلِكَ:لَا تَبِيعُوا؛لِأَنَّ مُشْتَرِي الثَّمَنِ الْقَلِيلِ بِآيَاتِ اللَّهِ بَائِعٌ الْآيَاتَ بِالثَّمَنِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ مَبِيعٌ لِصَاحِبِهِ وَصَاحِبُهُ بِهِ مُشْتَرٍي, وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ عَلَى مَا تَأَوَّلَهُ أَبُو الْعَالِيَةِ: بَيِّنُوا لِلنَّاسِ أَمْرَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا تَبْتَغُوا عَلَيْهِ مِنْهُمْ أَجْرًا فَيَكُونُ حِينَئِذٍ نَهْيُهُ عَنْ أَخْذِ الْأَجْرِ عَلَى تَبْيِينِهِ هُوَ النَّهْيُ عَنْ شِرَاءِ الثَّمَنِ الْقَلِيلِ بِآيَاتِهِ"(٢٥), ومن جهة الفقه: أنَّ البيع والشراء يصحان، وإن لم يوقعا بلفظهما, لأنَّهُ جلَّ وتعالى أفادنا في هذه الآية أنَّ البيع والشراء اسمان موصوفان للدفع والأخذ والمبادلة, واعتياض الشيء من الشيء, وأنَّ معنى التجارة طلب الأرباح، ونماء الأموال وغيرها من الزيادة في الخير(٢٦), وأجاب الآلوسي عن هذا الإشكال:" الاشتراء مجاز عن الاستبدال لاختصاصه بالأعيان إما باستعمال المقيد في المطلق كالمرسن في الأنف أو تشبيه الاستبدال المذكور في كونه مرغوبا فيه بالاشتراء الحقيقي، والكلام على الحذف أي: لا تستبدلوا بالإيمان بآياتي، والاتباع لها حظوظ الدنيا الفانية القليلة المسترذلة بالنسبة إلى حظوظ

الآخرة, وما أعدَّ الله تعالى للمؤمنين من النعيم العظيم الأبدي، والتعبير عن ذلك بالثمن مع كونه مشتري لا مشترى به للدلالة على كونه كالثمن في الاسترذال والامتهان، ففيه تقريع وتجهيل قوي حيث إنهم قلبوا القضية وجعلوا المقصود آلة والآلة مقصودة وإغراب لطيف حيث جعل المشتري ثمنا بإطلاق الثمن عليه، ثم جعل الثمن مشترى بإيقاعه بدلا لما جعله ثمنا بإدخال الباء عليه"[٢٧], وقد ذكر النحويون دلالة باء العوض أو المقابلة, فقال ابن مالك:"وباء المقابلة هي الداخلة على الأثمان والأعواض كقولك اشتريت الفرس بألف، وكافأت الإحسان بضعف، وقد تسمّى باء العوض"[٢٨], وقد ردَّ بعض النحويين هذه الباء إلى أصلها, وهو الاستعانة, أو السببية, فذكر المرادي أنَّ المقابلة: هي الباء الداخلة على الأثمان والأعواض, نحو:" اشتريت الفرس بألف, وكافأت الإحسان بضعف", وقد تسمى باء العوض, ولم يذكر أكثرهم هذين المعنيين، أعني: البدل والمقابلة, وذكر بعض النحويين: أنه قد زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أنها تجيء للبدل والعوض نحو:" هذا بذاك"، أي: هذا بدل من ذلك وعوض منه, قال: والصحيح أن معناها السبب ألا ترى أنَّ التقدير: هذا مستحق بذاك أي بسببه[٢٩].

المسألة الثانية: التضمين.

وأسلوب التضمين كما عرفه الزركشي هو: هُوَ إِعْطَاءُ الشَّيْءِ مَعْنَى الشَّيْءِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَفِي الْأَفْعَالِ وَفِي الْحُرُوفِ, وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَأَنْ تُضَمِّنَ فِعْلًا مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ وَيَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلَيْنِ جَمِيعًا وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ فَيَأْتِي مُتَعَدِّيًا بِحَرْفٍ آخَرَ لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِ التَّعَدِّي بِهِ فَيُحْتَاجُ إِمَّا إِلَى تَأْوِيلِهِ أَوْ تَأْوِيلِ الْفِعْلِ لِيَصِحَّ تَعَدِّيهِ بِهِ[٣٠], فهو يختار الدلالة المناسبة لسياق الآية إذا كان تحتمل اللفظة عدة الدلالات, فمن ذلك ما جاء في بيان قوله تعالى:﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾[٣١],فقال الشيخ:" قال الأخفش:"{اهدنا},أي: عرّفنا, يقول أهل الحجاز:" هديته الطريق والدار" , أي: عرَّفته، وغيرهم يقول: إلى الطريق وإلى الدار"[٣٢], فائدة: لهدى ثلاثة محامل: بيَّنَ وأرشد وقال المحاملي وجماعة من أصحابنا: خلق، وهو بعيد عن اللغة)[٣٣], وفيه معان أخر, فذكر الزجاج أن معناه: ثَبِّتْنا على الْهُدَى, كما تقول للرجل القائم:" قم لي حتى أعود إليك", تعني: أثبت لي على ما أنت عليه[٣٤], وهو مروي عن سيدنا علي وأبي بن كعب﵄ [٣٥], وذكر الطبري أن معناه فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: وَفِّقْنَا لِلثَّبَاتِ عَلَيْهِ, كَمَا رُوِيَ

ذَلِكَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ[٣٦], وأجاز أبو حيان هذه المعاني, إذ هي:" وَهَلْ مَعْنَى اهْدِنَا أَرْشِدْنَا، أَوْ وَفِّقْنَا، أَوْ قَدِّمْنَا، أَوْ أَلْهِمْنَا، أَوْ بَيِّنْ لَنَا أَوْ ثَبِّتْنَا؟ أَقْوَالٌ أَكْثَرُهَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ"[٣٧], فالفعل هدى يتعدى بنفسه ويتعدى بغيره, فيجوز أن يتعدى بأكثر من حرف جر, فذكر الفيومي هذا, فيقال:" هَدَيْتُهُ الطَّرِيقَ أَهْدِيهِ هِدَايَةً", هَذِهِ لُغَةُ الْحِجَازِ, وَلُغَةُ غَيْرِهِمْ يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ فَيُقَالُ:" هَدَيْتُهُ إلَى الطَّرِيقِ وَلِلطَّرِيقِ وَهَدَاهُ اللَّهُ إلَى الْإِيمَانِ هُدًى وَالْهُدَى الْبَيَانُ"," وَاهْتَدَى إلَى الطَّرِيقِ وَهَدَيْتُ الْعَرُوسَ إلَى بَعْلِهَا" هِدَاءً بِالْكَسْرِ وَالْمَدِّ, فَهِيَ هَدِيٌّ وَهَدِيَّةٌ وَيُبْنَى لِلْمَفْعُولِ, فَيُقَالُ:" هُدِيَتْ فَهِيَ مَهْدِيَّةٌ وَأَهْدَيْتُهَا" بِالْأَلِفِ لُغَةُ قَيْسٍ عَيْلَانَ فَهِيَ مُهْدَاةٌ"[٣٨], ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ أسلوب التضمين قد اختلف النحويون في قياسيته فبعضهم قصره على السماع على الرغم من وقوعه كثيرا في القرآن الكريم وكلام العرب[٣٩].

وقد يحمل دلالة حرف الجر على التضمين ولا يحمله على تناوب حروف الجر على نحو ما أجازه الكوفيون لاختلاف السياق في الآية الكريمة, فذكر الشيخ أنَّ النصر إنْ استعمل بعلى كان بمعنى الغلبة نحو:﴿ فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾[٤٠], وإن استعمل بـ من كان بمعنى المنع نحو:﴿ وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۚ ﴾[٤١][٤٢], فالبصريون يحملون حرف الجر على التضمين, أو يحملون الحر على أصله, وإلى هذا القول ذهب جمهور المعربين, قال الباقولي:(فعدّاه بمن ,كأنه قال: ونجيناه من القوم الذين كذبوا, وقال:﴿ فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأۡسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَاۚ ﴾[٤٣] كأنه قال: من يعصمنا من بأس الله إن جاءنا؟)[٤٤], وأجازه طائفة من المعربين والمفسرين[٤٥], وأجاز الزمخشري أن الفعل يتعدى بالحرف, إذ ذ كر أن معناه: نصره الله تعالى على عدوّه ومن عدوّه[٤٦] وأجاز التناوب بعض النحويين المتأخرين كأبي حيان الذي بميله الشديد للبصريين[٤٧], وبعض النحويين أجاز هذا التناوب بشرط تقارب المعنى, وذلك مبني على السماع, لأنَّ الحروف لا يوضع بعضها موضع قياسا إلا إذا كان معنياهما واحدا, ومعنى الكلام الذي يدخلان فيه واحدا أو راجعا إليه ولو على بعُدٍ[٤٨].

وأما الكوفيون فيقولون بتناوب حروف الجر, ووصف ابن هشام مذهبهم أنه أقل تكلفا[٤٩] فيقولون حرف الجر "من" في الآية الثانية بمعنى على فأجاز ابن قتيبة وابن جرير هذا التناوب[٥٠] وبعض البصريين وافق الكوفيين كأبي عبيدة والأخفش الأوسط[٥١], وأجازه بعض المعربين والمفسرين[٥٢], وأجاز الهمداني الوجهين,:({وَنَصَرْنَاهُ},أي: ومنعناه من الكفار، والنصر: المنع

من العدو, وقيل:{مِنَ} هنا بمعنى على، أي: ونصرناه على القوم[٥٣], وأجاز الوجهين الزركشي والفيروزآبادي[٥٤], والذي يؤيد هذه الدلالة أنه روي عن أبي بن كعب أنه قرأ:﴿ وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ﴾ [٥٥], والقراءات القرآنية وإن كانت شاذة قد يحتج بها بتأييد ما ذهب إليه النحويون الذين يجيزون تناوب حروف الجر بعضها مكان بعض, والمشهور في هذه المسألة النحوية أن النحويين الكوفيين أجازوا التناوب بينها, والنحويون البصريون منعوها, وما جاء من ذلك حملوه على التضمين فوصف ابن هشام يصف مذهب البصريين والكوفيين فمَا أوهم ذَلِك فَهُوَ عِنْدهم, وإِمَّا مؤول تَأْوِيلا يقبله اللَّفْظ كَمَا قيل فِي :﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾[٥٦] إِنَّ "فِي" لَيست بِمَعْنى "على", وَلَكِن شبه المصلوب لتمكنه من الْجذع بِالْحَال فِي الشَّيْء وَإِمَّا على تضمين الْفِعْل معنى فعل يتَعَدَّى بذلك الْحَرْف كَمَا ضمن بَعضهم شربن فِي قَوْله:" شربن بِمَاء الْبَحْر" [٥٧], معنى روين, وَأحسن فِي :﴿ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ ﴾[٥٨] معنى لطف, وَإِمَّا على شذوذ إنابة كلمة عَن أُخْرَى, وَهَذَا الْأَخير هُوَ مُجمل الْبَاب كُله عِنْد أَكثر الْكُوفِيّين وَبَعض الْمُتَأَخِّرين وَلَا يجْعَلُونَ ذَلِك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا[٥٩], وما قاله ابن هشام فيه نظر, فقد قال بتناوب حروف الجر شيوخ من البصريين كيونس والأخفش الأوسط والزجاج, قال الأخفش:(وأما قوله:﴿ وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ ﴾[٦٠], فانك تقول: "خلوت الى فلان في حاجة" كما تقول: "خلوت بفلان" إلاَّ أنَ "خلوت بفلان" له معنيان احدهما هذا والآخر سخِرْتُ به, وتكون "إلى" في موضع "مَعَ" نحو:﴿ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾ [٦١] كما كانت "من" في معنى علىَ في قوله:﴿ وَنَصَرۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ﴾ أي: على القوم، وكما كانت الباء في معنى "على" في قوله "مَرَرتُ بِهِ" و "مَرَرْتُ عليه" وفي كتاب الله عز وجل:﴿ مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ ﴾[٦٢] يقول "على دينار", وكما كانت "في" في معنى "على" نحو:﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ يقول "على جُذوعِ النَخْل", وزعم يونس أنَّ العرب تقول: "نزلت في أبيك" تريد "عليه" وتقول: "ظفِرتُ عليه" أي "بِهِ" و "رضيتُ عليه" أي: "عَنْه" قال الشاعر[٦٣]:

اذا رضِيتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْر... لَعَمْرُ اللهِ أعجبَنَي رِضاها)[٦٤]

فما قيل أنه مذهب كوفي غير صحيح على نحو ما اعتقده أبو البركات بن الأنباري ومن تبعهم من النحويين[٦٥], فهو مخالف لما ذكرناه, فهذا الأصمعي البصري يجيز مجيء الباء بمعنى من , إذ ذكر أبو حيان:عن ابن مالك أنها تكون بمعنى من التبعيضية كقوله[٦٦]: شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ, أي: من برد، وقال: ذكر ذلك في التذكرة للفارسي، وهو مذهب كوفي، تبعهم فيه

الأصمعي والقتيبي في قوله: شربن بماء البحر[٦٧], وأجازه أبو عبيدة في قوله تعالى:﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴾ " هي السلّم وهو السلّم, ومجازه فيه به وعليه [٦٨], وهذا المبرد من شيوخ البصريين يجيز بهذا التناوب من غير تأويل أو حمله على التضمين, إذ قال:(لِأَنَّهَا لما أبدلت من الْبَاء دخلت على رب لما أشرحه لَك فِي بَابهَا كَمَا تدخل الْإِضَافَة بَعْضهَا على بعض, فَمن ذَلِك قَوْله عز وَجل:﴿ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[٦٩] أَي: بِأَمْر الله وَقَالَ:﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾, أَي: على, وَقَالَ:﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴾ [٧٠], أَي يَسْتَمِعُون عَلَيْهِ, وَقَالَ الشَّاعِر[٧١]:

هُمُ صَلَبوا العَبْديَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ ... فَلَا عَطَسَتْ شَيبَانُ إِلاَّ بِأَجدَعَا

قَالَ آخر: إِذا رَضيتُ عليَّ بَنو قُشيرٍ...أي: عَني)[٧٢], ويدل عليه السياق، وتدل عليه القرائن وملابسات القول، ولكثرة ما ورد في النصوص الصحيحة شعراً أو نثراً[٧٣].

المسالة الثالثة: دلالة أل التعريف .

للشيخ العز بن عبدالسلام اختيارات لطيفة في بيانه دلالات الآيات القرآنية, فهو يناقش الأوجه النحوية المحتملة وظلالها الدلالية, فيختار ما يراه مناسبا في رأيه, فذكر الشيخ في بيان دلالة أل التعريف في لفظ الحمد من قوله تعالى:﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٧٤] :في لام الحمد ثلاثة أقوال:

قيل: للاستغراق، وأن الله أثنى بجميع المحامد على نفسه بطريق التفصيل ويصح أن يكون مأمورًا به على هذا التقدير، بمعنى: إنا نحمده بجميع المحامد على سبيل الإجمال كقولنا: الله خالق كل شيء، والملك لله، وإما على سبيل التفصيل فذلك، متعذر على العباد.

وقيل: الألف واللام للعهد، ويكون المعهود ما ورد في الشرائع المنزلة, فيكون أمرنا أن نحمده بما عهدناه من الحمد، وذلك ممكن لنا, وقيل: هي إشارة للجنس أي إلى الحقيقة من حيث هي حقيقة المعهود بيننا، وهو رأي الزمخشري, ومعناه: أن هذا المصدر أقيم مقام الفعل، وكذلك قال سيبويه فقال: نقول: الحمد لله مريدا به في حالة الرفع ما تريد به في حالة النصب، أي: إذا قلت: الحمد لله فأنت قائل: نحمد الله الحمد مثل: «أرسلها العراك»، أي: أرسلها تعترك، واللام إشارة للجنس[٧٥]، ويتأيد ذلك بالحديث الصحيح: «فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال الله عز وجل: حمدني عبدي»[٧٦], فقد صرح بعين الفعل، ولو كانت للاستغراق، وأن الله

أثنى بها على نفسه لكنا نحكي ما قال الله تعالى، وحاكي الحمد ليس بحامد، كما أن حاكي الكفر ليس بكافر, اللهم إلا أن يقول صاحب هذا المذهب: إنَّ اعتقادنا مع التلفظ به بخلاف الحاكي فإنه لا يعتقد, وهذا سؤال لا دفع له ويترجح جانب الحكم بأن الحامد على مذهبه أخبر أن المحامد كلها استقرت لله.

وأما على رأي الزمخشري, فيكون حمد هذا وحده هو الذي حكم باستقراره لله, فإن قيل هذا مشكل، لأنه إذا كان معنى الحمد له: نحمد الله، فهذا وعد بالحمد، لا أنه حمد، ولا يلزم من الوعد بالشيء حصوله, وعلى هذا فما معنى قوله: «حمدني عبدي» ولو قدرت الفعل ماضيًا: أي حمدت الله لكان إخبارًا عن وقوع الحمد في الزمان الماضي، ولم يقع منه شيء في الزمان الماضي، فيكون ذلك خبرًا غير مطابق، لكن الله عز وجل قد أخبر بكرمه أن عبده قد حمده، فكيف معنى: «الحمد لله», فالجواب: أن هذا ليس وعدًا ولا خبرًا، بل إنشاء(٧٧), والشيخ يختار أنَّ الألف واللام أن تكون دلالتها على الجنس, وهذه الدلالة تفيد العموم والشمول ليشمل كل حمد وأوفق وأنسب لسياق الآية وعضد هذا الاختيار ما ورد في الحديث الصحيح, وهو ما ذهب إليه طائفة من المفسرين, وذكر أبو السعود: تعريفُه للجنس ومعناه الإشارةُ إلى الحقيقة من حيث هي حاضرةٌ في ذهن السامع والمراد تخصيصُ حقيقةِ الحمدِ به تعالى المستدعي لتخصيص جميعِ أفرادِها به سبحانه على الطريق البرهاني لكنْ لا بناءً عَلى أن أفعال العبادِ مخلوقةٌ له تعالى فتكونَ الأفرادُ الواقعة بمقابلة ما صدرَ عنهُم من الأفعال الجميلة راجعةً إليه تعالى بل بناءً على تنزيل تلك الأفراد ودواعيها في المقام الخطابيّ منزلةَ العدم كيفاً وكماً, وقد قيل للاستغراق الحاصل بالقصد إلى الحقيقة من حيث تحققُها في ضمن جميع أفرادها حسبما يقتضيه المقام(٧٨).

ونظير ذلك ما جاء في بيان قوله تعالى:﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ (٧٩), فرأى الشيخ أن قوله عز وجل:{ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ ﴾ مشكل، لأنَّ الألف واللام في الصالحات تعم كل أفراد الصالحات فعلى هذا لا تكون البشارة إلا لمن فعل كل الصالحات،

وليس كذلك والجواب: أنَّ الألف واللام لبيان الجنس لا للاستغراق, فهو يبشر كل من حصلت له حقيقة الجنس في أي أنواع الجنس على حسب ما تعين لكل مكلف عن جهاد أو صلاة, فائدة: الجنة اسم للشجر لا للشجر والأرض(٨٠).

وثمة فرق بين دلالة الاستغراق وإرادة الجنس, فأبان أبو حيان الفرق بينهما بقوله:(وَالْفَرْقُ بَيْنَ لَامِ الْجِنْسِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُفْرَدِ، وَبَيْنَهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجَمْعِ، أَنَّهَا فِي الْمُفْرَدِ يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِهَا وَاحِدٌ مِنَ الْجِنْسِ، وَفِي الْجَمْعِ لَا يَحْتَمِلُهُ, قَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ: الصَّالِحُ مَا أَخْلَصَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: مَا احْتَوَى عَلَى أَرْبَعَةٍ: الْعِلْمُ وَالنِّيَّةُ وَالصَّبْرُ وَالْإِخْلَاصُ، وَقَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ)(٨١).

المسألة الرابعة: دلالة المتعلق بالباء في لفظ " بسم".

قال الشيخ في بيان المحذوف في قول البسلمة:(الباء في بسم الله قال الكوفيون هي متعلقة بفعل تقديره أبتدئ, لأنَّ أول العمل للأفعال, وقال البصريون: يقدر اسمًا تقديره: ابتدائي, ثم يتفرع على هذه الطريقة فروع, وهو إن جعلنا بسم الله من صلة ابتدائي، فيكون التقدير: ابتدائي باسم الله كائن لا يجوز تقديم المجرور، لأنَّ الصلة لا تتقدم على الموصول, وإن جعلناه متعلق الخبر لا صلة له، جاز تقديمه, فروع:

الأول: يقال للبصريين إضمار ابتدائي مرجوح بالنسبة إلى إضمار فعل من جنس الملابس نحو: «اقرأ» وشبهه, لأن البركة حينئذ تكون مخصوصة بابتداء الفعل دون جملته وإذا قلنا: «اقرأ» شملت البركة الفعل.

الثاني:أنَّ القائلين بالفعل اختلفوا: هل يضمر مقدما على المجرور, إذ الأصل في العامل التقديم أو يضمر متأخرا لشرف المجرور، فيدل ذلك على الاهتمام وينبغي أن يجري هذا الخلاف في إضمار الاسم بطريق التخريج.

الثالث: أنَّ الاسم إذا أردنا به المسمى فيكون هذا ثناء على الله تعالى بتفويض الفعل إليه وإن جعلنا الاسم المراد به التسمية كان المراد التبرك باسم الله, وليس هذا كقوله عليه السلام:" بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ أَحْيَا"(٨٢), لأنَّ المراد به المسمى، إذ الحياة والموت لا يكونان إلا بقدرة الله تعالى، فيكون فيه مجاز وحذف, فالمجاز التعبير بالاسم عن المسمى، والحذف حذف المضاف، وهو القدرة.

الرابع: إن كان المراد التبرك، كيف يحسن ذلك في القرآن، لأن البسملة: هي كلام الله في الله والقراءة هي كلام الله في الله، أو كلام الله في غير الله، وأيا ما كان فيكون أشرف من البسملة فكيف يبارك بالمشروف على الشريف, والجواب: أن البركة هاهنا معناها: أن يدفع عنه الشيطان الذي وسوسه في القراءة، حتى يحمل القرآن على غير محمله، أو يلهو عنه، لا أنها توجب للقراءة صفة كمال وشرف بل ذلك عائد إلى القارئ)[٨٣], وقد أيد جماعة من النحويين هذا الاختيار فقال:(الْبَاءُ فِي بِسْمِ اللَّهِ لِلِاسْتِعَانَةِ، نَحْوَ كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَمَوْضِعُهَا نَصْبٌ، أَيْ بَدَأْتُ، وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَكَذَا كُلُّ فاعل بدىء فِي فِعْلِهِ بِالتَّسْمِيَةِ كَانَ مضمرا لا بدأ، وَقَدَّرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِعْلًا غَيْرَ بَدَأْتُ وَجَعَلَهُ مُتَأَخِّرًا، قَالَ: تَقْدِيرُهُ بِسْمِ اللَّهِ أَقْرَأُ أَوْ أَتْلُو، إِذِ الَّذِي يَجِيءُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ مَقْرُوءٌ، وَالتَّقْدِيمُ عَلَى الْعَامِلِ عِنْدَهُ يُوجِبُ الِاخْتِصَاصَ، وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ, قَالَ سِيبَوَيْهِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَى ضَرَبْتُ زَيْدًا مَا نَصُّهُ: وَإِذَا قَدَّمْتَ الِاسْمَ فَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَمَا كَانَ ذَلِكَ، يَعْنِي تَأْخِيرُهُ عَرَبِيًّا جَيِّدًا وَذَلِكَ قَوْلُكَ زَيْدًا ضَرَبْتُ, وَالِاهْتِمَامُ وَالْعِنَايَةُ هُنَا فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، سَوَاءٌ مِثْلُهُ فِي ضرب زيد عمر، أو ضرب زيدا عمر، وانتهى، وَقِيلَ مَوْضِعُ اسْمِ رَفْعٌ التقدير ابتدائي بأبت، أَوْ مُسْتَقِرٌّ بِاسْمِ اللَّهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَيُّ التَّقْدِيرَيْنِ أَرْجَحُ يُرَجَّحُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلْفِعْلِ، أَوِ الثَّانِي لِبَقَاءِ أحد جزأي الإسناد)[٨٤].

المسألة الخامسة: دلالات البدل.

ذكر الشيخ في دلالات الآية الكريمة:(وله عز وجل:﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[٨٥],فآزر بدل، والبدل لا يكون إلا للبيان، والأب لا يلتبس بغيره, فكيف يحسن البدل؟, والجواب: أنَّ الأب يطلق على الجد، بدليل قوله:﴿ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ ﴾[٨٦], فقال: آزر ليرفع احتمال المجاز)[٨٧], وبنحو هذا الجواب أجاب اللغويون والمفسرون عن هذا الإشكال, فقال أبو حيان:(فَأَمَّا قَوْلِهِ تَعَالَى:{ وَإِذْ قالَ إِبْراهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ}، فَلَفْظُ الْأَبِ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْعَمِّ، كَمَا قَالُوا أَبْنَاءُ يَعْقُوبَ لَهُ:﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [٨٨] سَمَّوْا إِسْمَاعِيلَ أَبًا مَعَ أَنَّهُ كَانَ عَمًّا لَهُ)[٨٩], فقال الطبري:(فَأَوْلَى الْقَوْلَيْنِ بِالصَّوَابِ مِنْهُمَا عِنْدِي قَوْلُ مَنْ قَالَ:هُوَ اسْمُ أَبِيهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُ أَبُوهُ. وَهُوَ الْقَوْلُ الْمَحْفُوظُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ دُونَ الْقَوْلِ الْآخَرِ الَّذِي زَعَمَ قَائِلُهُ أَنَّهُ نَعْتٌ, فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ أَهْلَ الْأَنْسَابِ إِنَّمَا يَنْسِبُونَ إِبْرَاهِيمَ إِلَى تَارِحٍ، فَكَيْفَ يَكُونُ آزَرُ اسْمًا لَهُ

وَالْمَعْرُوفُ بِهِ مِنَ الِاسْمِ تَارِحٌ؟ قِيلَ لَهُ: غَيْرُ مُحَالٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ اسْمَانِ، كَمَا لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي دَهْرِنَا هَذَا، وَكَانَ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى لَكَثِيرٌ مِنْهُمْ. وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ لَقَبًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ)[٩٠], فقال النحاس:(فقرأ الحسن "آزر" بالرفع وفي حرف أبي يا آزر قال الحسن هو اسم أبيه وذهب الحسن الى أنه نداء)[٩١], قال ابن كثير:(ثُمَّ قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَالصَّوَابُ أَنَّ اسْمَ أَبِيهِ آزَرُ. ثُمَّ أَوْرَدَ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلَ النَّسَّابِينَ أَنَّ اسْمَهُ تَارِحُ، ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ اسْمَانِ، كَمَا لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا لَقَبًا, وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ جَيِّدٌ قَوِيٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ... وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالْفَتْحِ، إِمَّا عَلَى أَنَّهُ عَلَمٌ أَعْجَمِيٌّ لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ:{لأبِيهِ} أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، وَهُوَ أَشْبَهُ, وَالْمَقْصُودُ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَظَ أَبَاهُ فِي عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ، وَزَجَرَهُ عَنْهَا، وَنَهَاهُ فَلَمْ يَنْتَهِ)[٩٢], ولكن الغريب في هذا أن بعض اللغويين والمفسرين اشتطوا بعيدا فذكروا أقوالا غير مرضية في لفظ " آزر" معان لا تتوافق مع صريح الآية الكريمة أن اسم أبي إبراهيم آزر, قال الفراء:(وقد أجمع أهل النسب عَلَى أَنَّهُ ابن تَارَح، فكأن آزر لقب لَهُ, وقد بلغني أن معنى آزر فِي كلامهم مُعوج، كأنه عابه بزيغه وبِعِوجه عَن الحق, وقد قرأ بعضهم {لأَبِيهِ آزَرُ} بالرفع عَلَى النداء يَا, وهو وجه حسن)[٩٣], وقال الراغب:(قيل كان اسم أبيه تارخ فعرب فجعل آزر وقيل آزر معناه الضال في كلامهم)[٩٤], ونظير ذلك أيضا قوله:(قوله عز وجل:﴿ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي هَٰرُونَ أَخِي ﴾[٩٥], فأخي بدل والبدل لا يؤتي به إلا لبيان المراد للسامع، والسامع هاهنا يعلم السر وأخفى، فما مراد موسى عليه السلام بذلك, والفرق بين البدل في هذه الآية، والبدل في قوله عز وجل:﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ ﴾ أنَّ البدل إنما يراد للتبيين للسامع لا للمتكلم، والسامع في تلك الآية نحن، واللبس جائز علينا)[٩٦], فدلالات البدل عند الشيخ في بعض المواضع هو لرفع التجوز وحمل الكلام على الحقيقة, وهذه تعد من الدلالات الجديدة للبدل التي لم يقف عنها النحويون كثيرا على ما أشار إليه أبو حيان.

المسألة السادسة: الإضافة الحقيقية.

ذكر الشيخ في توجيه قوله تعالى:(وقيل في:﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[٩٧]: إنه مفعول فيه، والمفعول محذوف، تقديره: يملك الأمر في يوم الدين, وقيل: هو مفعول به على السعة, وإسقاط حرف الجر)[٩٨], فيرى الشيخ أن كلمة "يوم" في الآية الكريمة الإعراب المشهور فيها أن تكون ظرفا مفعولا فيه, ولكن يجوز إعرابه مفعولا به على تقدير: مالك في يوم الدين, ثم حُذفَ حرف الجر

فينصب ويؤيد هذا التوجيه الإعرابي قراءة من قرأ "مالك" بلفظ الفعل الماضي" ملك[٩٩], وكذلك يجوز إعمال اسم الفاعل "مالك" إذا دل على الحال والاستقبال, وقد وردت قراءة أيضا:" مالكٌ يومَ" بنصب يوم[١٠٠], ولكن هذا فيه إشكال إذ لم يقع يوم الدين بعد, فأبان أبو حيان هذا الأشكال بقوله:(وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ فِعْلًا مَاضِيًا، وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَى الِاسْتِقْبَالِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ لِأَنَّ الْيَوْمَ لَمْ يُوجَدْ فَهُوَ مُشْكِلٌ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ، فَإِنَّهُ تَكُونُ إِضَافَتُهُ غَيْرَ مَحْضَةٍ فَلَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَلَا يَكُونُ إِذْ ذَاكَ صِفَةً، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تُوصَفُ بِالنَّكِرَةِ وَلَا بَدَلَ نَكِرَةٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ، لِأَنَّ الْبَدَلَ بِالصِّفَاتِ ضَعِيفٌ, وَحَلُّ هَذَا الْإِشْكَالِ هُوَ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ، إِنْ كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ، جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، إِذْ يَكُونُ مَنْوِيًّا فِيهِ الِانْفِصَالُ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَلِأَنَّهُ عَمِلَ النَّصْبَ لَفْظًا. الثَّانِي: أَنْ يَتَعَرَّفَ بِهِ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، فَيَلْحَظُ فِيهِ أَنَّ الْمَوْصُوفَ صَارَ مَعْرُوفًا بِهَذَا الْوَصْفِ، وَكَانَ تَقْيِيدُهُ بِالزَّمَانِ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ، وَهَذَا الْوَجْهُ غَرِيبُ النَّقْلِ، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا مَنْ لَهُ اطِّلَاعٌ عَلَى كِتَابِ سِيبَوَيْهِ وَتَنْقِيبٌ عَنْ لَطَائِفِهِ)[١٠١], وذهب بعض المفسرين حمل الكلام على الظرفية وحسنه إذا قرئ على إحدى القراءتين, ويمكن حمله على الإضافة, فقال القصاب:(وما احتج به أبو عبيد من قوله:﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾[١٠٢], وإن كان حسنا، فليس بدافع لما قلناه، لأن من كان له الملك ذلك اليوم جاز أن يكون مالكه، وحسُنَ أن يوصف بملك اليوم, والملك في اليوم، ولو كان قال: لمن ملك اليوم؟، كان الاحتجاج به أشبه لأنه كان كون الله مضافا إليه، ولا يكون ظرفا له, وإذا كان اليوم ظرفا للملك فالاحتجاج به على تصحيح﴿ مَالِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[١٠٣] الذي هو مضاف إلى اليوم يبعد وجهه وإن كان محتملا)[١٠٤], ولا ضير بالحمل على الظرفية والإضافة, لأن الإضافة إذا كانت الإضافة الى ظرف فهي على تقدير حذف حرف الجر " في" كما في قوله تعالى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ أَن نَّكۡفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجۡعَلَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ ﴾[١٠٥], ومنه قول رجل من بني عامر[١٠٦]:

وَيومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا ... قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

فالليلُ والنهار لا يَمكُرانِ، ولكنّ المكرَ فيهما, قيل: إنّه أضيف المكر إلى اللّيل والنهار على اتّساع آخر، وهو: المصدر الفاعل من نحو قولهم:" نهارك صائم", ولولا الإتساع, لقيل: سرت فيه وشهدنا فيه[١٠٧],وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلا ومفعولا به

ومضافا إليه على معنى الفاعلية والمفعولية لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب بأنه مفعول به تجوّزا ما لم يمنع من ذلك مانع, وتظهر فائدة ذلك في إضماره مستغنيا عن لفظ "في" فإن الظرف أصله أن يكون مظروفا بلفظها فاستغنى عن لفظها بمعناها مع الظاهر، ولزوم الرجوع إلى الأصل مع الضمير،لأن الإضمار يردّ الشيء إلى أصله(١٠٨), وجمهور النحويين يرون أنَّ الإضافة الحقيقية على تقدير حذف حرف الجر بمعنى "مِنْ" إذا كان المضاف جنسًا كقولنا:" عندي خاتمُ فضةٍ", على تقدير" خاتم من فضة, وإذا كانت الإضافة تفيد التخصيص فهي بمعنى حرف الجر اللام كقولنا:"هذا كتاب زيد", على تقدير: كتاب لزيد, وتكون الإضافة بمعنى في إذا كانت المضاف ظرفا(١٠٩), وجمهور المعربين يرون أنه مجرور على الإضافة(١١٠), وقدر بعض المعربين كأبي علي الفارسي هذا المفعول المحذوف على تقدير: مالك أحكام يوم الدين على نحو ما قدره الشيخ(١١١), وأجازه على الاتساع من قبل المنتجب الهمداني, إذ قال:(جر بإضافة {مَالِكِ} إليه والإضافة على طريق الاتساع مُجْرَى مجرَى المفعول به، كقولهم(١١٢): يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ" والمعنى على الظرفية، والتقدير: مالك الأمر كلِّه في يوم الدين، كقوله:{لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ}، وإنما حُذف المفعولُ لدلالة الحال عليه)(١١٣), ورفض بعض المعربين تقديره بمعنى في, فعلل العكبري هذا بقوله:(وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مَفْعُولٍ تَقْدِيرُهُ: مَالِكِ أَمْرِ يَوْمِ الدِّينِ، أَوْ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ الْأَمْرَ وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى «يَوْمِ» خَرَجَ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ ; لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ تَقْدِيرُ فِي; لِأَنَّهَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ)(١١٤), وقدره أبو حيان بمعنى اللام, فقال:(إِضَافَةُ الْمِلْكِ أَوِ الْمُلْكِ لَى يَوْمِ الدِّينِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الِاتِّسَاعِ، إِذْ مُتَعَلِّقُهُمَا غَيْرَ الْيَوْمِ. وَالْإِضَافَةُ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ، لَا عَلَى مَعْنَى فِي خِلَافًا لِمَنْ أَثْبَتَ الْإِضَافَةَ بِمَعْنَى فِي)(١١٥), والإضافة بمعنى (فى) قليل فى استعمالاتهم، وردها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام(١١٦), فيجوز أن تتسع في الظروف، فلا تقدّر فيه معنى في فتنصبه نصب المفعول به, وهذا يظهر في موضعين:أحدهما: أنك إذا اتسعت فيه وتنصبه نصب المفعول به جازت الإضافة إليه, وإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعول، أو مفعولين تعدى إلى الظروف المتّسع فيها، تقول:" ضربتُ زيدًا يومَ الجمعةِ، وأعطيتُ زيدًا ثوبًا يومَ السّبتِ" فإذا أخبرت عنه بالّذي قلت:" الذي ضربتُهُ زيدًا يومَ الجمعة"، فلو كان ظرفا لقلت: "الّذى ضربتُ فيه زيدًا يومَ الجمعة", وإذا أضفت إلى الظّرف، خرج عن الظرفيّة، نحو قولك:" يا سائرَ اليومِ" الأصل:" يا سائرًا اليومَ" فتنصبه، كما تنصب" زيدا" في قولك: يا ضاربًا زيدًا، ثم تضيفه إليه؛ فلا يجوز أن يكون مع الإضافة ظرفا؛ لأنّك لو

قدّرت فيه" في" وجعلته مجرورًا بالإضافة، وفيه معنى" في"، كنت قد فصلت بين المضاف والمضاف إليه بها، ولا يجوز, ومن باب الاتّساع والإضافة قوله تعالى:{ مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}(١١٧), والعربية توسعت في الظروف ما لم تتوسع في غيرها, وهذا من بلاغتها وأسلوبها الرائع في الكلام, قال الزمخشري:(وقد يذهب بالظرف عن أن يقدر فيه معنى "في" اتساعاً, فيجرى لذلك مجرى المفعول به، فيقال: "الذي سرتُه يومَ الجمعة")(١١٨),هذا الاتّساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به, قال: وتقول:" سرتُ فرسخينِ يومينِ"، إن شئت جعلت نصبهما على الظرفية وإن شئت جعلت نصبهما على أنهما مفعولان على السّعة، وعلى ذلك قولك: سِيرَ بِهِ يومانِ، فتقيم يومين مقام الفاعل، وقال في موضع آخر: إن بابيّ المفعول له، والمفعول معه نصبا على الاتّساع إذ كان من حقّهما أن لا يفارقهما حرف الجرّ، ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف في التصرّف، وفي الإعراب، وفي إقامتهما مقام الفاعل، فدلّ ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا في غير موضعهما وأنّ ذلك اتّساع منهم فيهما، لأن المفعولات كلّها تقدّم وتؤخّر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا»(١١٩), وهذا الاتساع فيه فوائد في الكلام, فقال العكبري:(يجوز أَن يَجْعَل ظرف الزَّمَان وَالْمَكَان مَفْعُولا بِهِ على السَّعة وَتظهر فَائِدَته فِي موضِعين:أحدُهما أَن تضيف إِلَيْهِ كَقَوْلِهِم: "يَا سَارِق الليلةِ أهل الدارْ",مَا تَقول:" يَا سَارِق ثوبِ زيد", وَلَا يجوز أَن يكون هُنَا ظرفا لأنَّ فِي مَعَ الظّرْف مقدَّرة, وَتَقْدِير " فِي" يمْنَع الْإِضَافَة, وَالثَّانِي أنَّك إِذا أخْبرت عَنهُ وَهُوَ مفعول بِهِ لم تأت بِحرف الجرّ مَعَ ضَمِيره كَقَوْلِك:" يَوْمَ الْجُمُعَة سرته" فَإِن جعلته ظرفا قلت :"سرتُ فِيهِ", وإِنَّما جَازَ حذف فِي مَعَ الظّرْف دون ضَمِيره لأنَّ لفظ الظّرْف يدلُّ على الْحَرْف إِذْ كَانَ صَرِيحًا فِي الظّرْف وَالضَّمِير لَا يختصُّ بالظرف بل يصلح لَهُ وَلغيره)(١٢٠), وقال ابن يعيش:(فإذا قلت: "صُمْتُ اليومَ"، و"جلستُ خَلْفَك"، جاز أن يكون انتصابُه على الظرف على تقدير "في"، وجاز أن يكون مفعولًا على السِّعَة. فإذا جعلتَه ظرفًا على تقديرِ "صُمْتُ في اليوم"، و"جلستُ في خَلْفِك"، فتقديرُ وصول الفعل إلى الاسم بتوسُّط الحرف الذي هو "في"، فأنت تَنْوِيها وإن لم تلفظ بها, وإذا جعلته مفعولًا به على السعة، فأنت غيرُ ناوٍ لـ "في"، بل تقدِّر الفعلَ وقع باليوم، كما يقع "ضربتُ" بـ "زيد"، إذا قلت: "ضربت زيدًا" وهو مجازٌ, لأنّ الصوم لا يُؤثّر في اليوم كما يؤثّر الضربُ في زيد. فاللفظُ على "ضربتُ زيدًا" والمعنى إنّما هو "في اليوم"، و"في خَلْفك")(١٢١).

المسألة السابعة: وضع المضمر مكان الظاهر.

قد يكون للشيخ لفتات لطيفة ونكات جميلة في بيان دلالات الآية الكريمة قد لا نجدها عند غيره وإنْ كانت مخالفة للقواعد المشهورة المطردة في كلام العرب بحسب رأيه, قال الشيخ:(قوله عز وجل:﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ ﴾[١٢٢] بعد قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا ﴾, لم عدل عن الظاهر إلى المضمر؟, الجواب: أن هذا ليس من باب إقامة الظاهر مقام المضمر، لأن المضمر ضمير المفعول و"إحداهما" فاعل هاهنا، وإنما "أخرى" هي التي أقيمت مقام المضمر لأنه لو نطق بالضمير لكان ضمير مفعول تقدم على الفاعل، والقاعدة أنَّ المفعول لا يتقدم على الفاعل إلا إذا كان مهتمًا به أكثر من الفاعل,لكن المفعول هاهنا هي الناسية أكثر [فيلزم الاهتمام بالناسية أكثر من الذاكرة, وهو خلاف القواعد, لأن الأمر يقتضي العكس، فأتى بالظاهر لنفي هذا المحذور)[١٢٣], وبنحو هذا أشار إليه أبو حيان بقوله:(وَالْمَعْنَى: إِنْ ضَلَّتْ هَذِهِ أَذْكَرَتْهَا هَذِهِ، وَإِنْ ضَلَّتْ هَذِهِ أَذْكَرَتْهَا هَذِهِ، فَدَخَلَ الْكَلَامُ مَعْنَى الْعُمُومِ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ ضَلَّ مِنْهُمَا أَذْكَرَتْهَا الْأُخْرَى، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ: فَتُذَكِّرَ، الْفَاعِلَ مُظْهَرًا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَضْمَرَ الْمَفْعُولَ لِيَكُونَ عَائِدًا عَلَى إِحْدَاهُمَا الْفَاعِلِ بتضل، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ: الْأُخْرَى، هُوَ الْفَاعِلُ، فَكَانَ يَكُونُ التَّرْكِيبُ: فَتُذَكِّرَهَا الْأُخْرَى. وَأَمَّا عَلَى التَّرْكِيبِ الْقُرْآنِيِّ فَالْمُتَبَادِرُ إِلَى الذِّهْنِ أَنَّ: إِحْدَاهُمَا، فاعل تذكر، والأخرى هُوَ الْمَفْعُولُ، وَيُرَادُ بِهِ الضَّالَّةُ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الِاسْمَيْنِ مَقْصُورٌ فَالسَّابِقُ هُوَ الْفَاعِلُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ:إِحْدَاهُمَا، مَفْعُولًا، وَالْفَاعِلُ هُوَ الْأُخْرَى لِزَوَالِ اللَّبْسِ، إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُذَكِّرَةَ لَيْسَتِ النَّاسِيَةَ،فَجَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ وَيَتَأَخَّرَ الْفَاعِلُ، فَيَكُونُ نَحْوُ: كَسَرَ الْعَصَا مُوسَى، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ قَدْ وُضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ الْمَفْعُولِ، فَيَتَعَيَّنُ إِذْ ذَاكَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ هُوَ: الْأُخْرَى)[١٢٤], وهو ما أشار إليه السمين الحلبي وتابع شيخه أبو حيان بقوله:(وقوله: {إِحْدَاهُمَا} فاعل «والأخرى» مفعول، وهذا مِمَّا يَجِبُ تقديمُ الفاعلِ فيه لخفاءِ الإعرابِ والمعنى نحو: ضَرَبَ موسى عيسى. قال أبو البقاء: ف «إحداهما» فاعلٌ، و «الأخرى» مفعول، ويَصِحُّ العكس، إلا أنه يمتنع على ظاهرِ قول النحويين في الإعراب، لأنه إذا لم يظهر الإعرابُ في الفاعلِ والمفعولِ وَجَبَ تقديمُ الفاعل [فيما] يُخاف فيه اللَّبْسُ، فعلى هذا إذا أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ تقديمُ المفعولِ كقولك: «كسر العصا موسى» ، وهذه الآيةُ من هذا القبيلِ لأنَّ النِّسْيَانِ والإذكارَ لا يتعيَّنُ في واحدةٍ منهما بل ذلك على الإبهامِ، وقد عُلِم بقوله:«فَتُذَكِّرَ» أنَّ التي تُذَكِّر هي الذاكرة, والتي تُذَكَّرُ هي الناسية، كما علم من لفظ «كَسَر» مَنْ يَصِحُّ منه الكسرُ، فعلى هذا يجوز أن يُجْعل «إحداهما» فاعلاً، و «الأخرى» مفعولاً وأن تعكس «انتهى, ولَمَّا أَبْهَمَ

الفاعلَ في قولِه:{أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا} أَبْهَمَ أيضاً في قوله: «فَتُذَكِّرَ إحداهما» لأنَّ كلاً من المرأتين يجوزُ عليها ما يجوزُ على صاحبتِها من الإضلالِ والإذكارِ، والمعنى: إنْ ضَلَّتْ هذه أَذْكَرَتْها هذه، فَدَخَلَ الكلامَ معنَى العموم قال أبو البقاء:" فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يَقُلْ: فتذكِّرها الأخرى؟" قيل فيه وجهان، أحدُهما: أنه أعاد الظاهرَ لِيَدُلَّ على الإبهامِ في الذِّكْر والنسيان، ولو أَضْمَرَ لَتَعَيَّن عودُه على المذكور, والثاني: أني وَضَع الظاهرَ مَوْضِع المضمرِ، تقديرُه: فتذكِّرها يَدُلَّ على أن إحداهما الثانية مفعولٌ مقدمٌ، ولا يجوزُ أن يكونَ فاعلاً في هذا الوجهِ، لأنَّ المضمرَ هو المُظْهَرُ بعينه، والمُظْهَرُ الأول فاعل تضِلَّ «فلو جعل الضمير لذلك المظهَرِ لكانت الناسيةُ هي المُذَكِّرَة، وذا مُحَالٌ» قلت: وقد يتبادَرُ إلى الذهنِ أنَّ الوجهينِ راجعانِ لوجهٍ واحدٍ قبلَ التأمُّلِ لأنَّ قولَه: «أعادَ الظاهرَ» قريبٌ من قوله: «وَضَعَ الظاهرَ مَوْضِعَ المضمرِ)[١٢٥].

ونظير هذه اللفتات اللطيفة ما جاء في بيان قوله تعالى:﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡ وَتَمَّتۡ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ﴾[١٢٦], إذ قال:(الإشارة بـ"ذلك"، وهي لا يشار بها إلا إلى البعيد، لماذا؟ إن كانت للفظ فهو قريب، فلا تحسن اللام، وإن كانت لمدلول اللفظ فيشكل أيضًا، لأنه لا يصدق عليه البعد إلا إذا وقع في زمان بعيد عن زمان الخطاب، والاختلاف باق في زمان الخطاب والجواب: أنه أشار إلى المعنى باعتبار لفظه، لأن لفظه بعيد, وأحسن ما قيل في بعد الألفاظ لأنها أصوات، والمستحيل أبلغ في بعده من البعيد, ومن الناس من قال:الإشارة للاختلاف فقط, ومنهم من قال: الإشارة للرحمة, والله أعلم)[١٢٧], ولم يشر أحد من المفسرين أو النحويين إلى هذه الدلالة وهناك من أشار إلى غير هذه الدلالة, فقال أبو حيان:(وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَقَتَادَةُ: ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الرَّحْمَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا قَوْلُهُ: إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ، وَالضَّمِيرُ فِي خَلَقَهُمْ عَائِدٌ عَلَى الْمَرْحُومِينَ, وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَاخْتَارَهُ الطَّبَرِيُّ: الْإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى الِاخْتِلَافِ وَالرَّحْمَةِ مَعًا، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا أُشِيرَ بِالْمُفْرَدِ إِلَى اثْنَيْنِ كَقَوْلِهِ: عَوانٌ بَيْنَ ذلِكَ, أَيْ: بَيْنَ الْفَارِضِ وَالْبِكْرِ, وَالضَّمِيرُ فِي خَلَقَهُمْ عَائِدٌ عَلَى الصِّنْفَيْنِ:الْمُسْتَثْنَى وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ إِلَّا الِاخْتِلَافَ كَمَا قَالَ الْحَسَنُ وَعَطَاءٌ، أَوِ الرَّحْمَةَ كَمَا قَالَ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، أَوْ كِلَاهُمَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ, وَقَدْ أَبْعَدَ الْمُتَأَوِّلُونَ فِي تَقْدِيرِ غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثِ، فَرُوِيَ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ)[١٢٨].

ونظير ذلك أنه يناقش أئمة العربية فيما أصلوه من قواعد وأصول, فقد لا تتوافق مع ظاهر القرآن الكريم, لأنه يشكل ويناقض ظاهر سياق الآية الكريمة, ولكنه يستعين بكلامهم على رفع هذا الإشكال الظاهر في السياق, وجاء كلامه في معرض بيانه لقوله تعالى:﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾[١٢٩], إذ قال الشيخ:(قوله عز وجل:{ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِى } مشكل, لأن المشركين قالوا: افترى القرآن, فهذا يقتضي أن يكون «افتريته» ماضيًا على بابه لكن أئمة العربية أجمعوا على أن الشرط لا يكون إلا مستقبلاً، فإن كان المراد المضي أخل بالشرط وإن كان الاستقبال أخل بالجواب، إذ لا يكون مطابقًا, والجواب: كما في قوله تعالى حكاية عن عيسى "عليه السلام":{إن كنت قلته فقد علمته ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾[١٣٠],والمعنى كما قال ابن السراج: إن ثبت أني افتريته, وكذلك إن ثبت أني قلته)[١٣١], وقد أشار بعض النحويين والمعربين الى نحو ما أشاره إليه الشيخ, فقال النحاس:(أي إن اختلقته فعلي إثم الاختلاق وأنا برئ مما تجرمون أي من تكذيبكم)[١٣٢], وقال المنتجب الهمداني:(والإجرام: مصدر قولك: أجرم فلان يجرم إجرامًا، إذا جنى وكسب سيئة، والمعنى: إن صح وثبت أني اختلقته فعليَّ وبال إجرامي)[١٣٣] وهو ما قاله أئمة التفسير والمعاني, قال ابن جماعة:(والشرط لا يكون إلا مستقبلا؟, جوابه: أن تقديره إن بنت، أو بان أو صح أنى افتريته فعلى إجرامي)[١٣٤].

الخاتمة

وفي هذه الخاتمة يمكن أن أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها بما يأتي:

- اعتنى العلماء على وجه العموم بالقرآن الكريم عناية ما بعدها عناية من جميع النواحي العقائدية والفقهية واللغوية, وكل ما يتعلق به من علوم وفنون لا سيما ببيان ألفاظه ومعانيه وغريبه ومشكله, ومن هؤلاء العلماء الشيخ العز بن السلام الذي ألف في بيان مشكل القرآن في ألفاظه وتراكيبه, ففي ظاهر القرآن الكريم ما يشكل على المتعلمين والمتشككين بأسلوبه فدعت الحاجة الى إزالة هذا الإشكال.
- رفع الإشكال هذا عن ظاهر القرآن الكريم يحتاج إلى مقدرة كبيرة وثقافة لغوية واسعة تأهله للدفاع عن أسلوب القرآن الكريم, والشيخ ممن وقف ضد المتشككين والمتربصين والطاعنين في بلاغة القرآن الكريم وفصاحته من المسلمين وغير المسلمين.
- الشيخ العز بن عبد السلام يناقش سياق الآية الكريمة من جوانب لغوية ونحوية ودلالية في المرتبة الأولى, لأن القرآن الكريم إعجازه في المرتبة الأولى هو إعجازه لغوي, فما يناقشه ويطرحه الشيخ من إشكالات نحوية دلالية, والإجابة عنها بإجابة نحوية ترفع هذا الإشكال بما يتوافق مع قرره النحويين من أصول وقواعد.
- طريقة الشيخ في بيان الإشكال الواقع في الآية الكريمة أنه يبين هذا الإشكال الظاهر ويعرض للأقوال التي قيلت من دون ذكر قائليها في أكثر المواضع خشية الإطالة, وما يجاب عنه, ويختار ما يراه مناسبا في ظنه التي تتوافق مع سياق العام للآية الكريمة.
- وقد يرى الشيخ في بعض المواضع أنَّ ما قرره النحويون من قواعد وأصول نحوية تتعارض مع سياق الآية الكريمة, فيعمل على إزالته بما أوتي من ثقافة نحوية, وقد يستعين بأقوال النحويين في رفع هذا الإشكال على نحو ما ذكره عن الفراء في دخول باء العوض على المثمن دون الثمن, وعلى ما ذكره عن السراج في بيان دلالة الشرط في قوله تعالى:(قل إن افتريته),وقد يرى في بعضها أن رفع هذه الإشكال هو بمخالفة هذه القواعد المشهورة المطردة في كلام العرب التي لا تتوافق مع ظاهر الآية الكريمة.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد, مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- إرشاد العقل السليم في تفسير الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى(٩٨٢هـ) دار إحياء التراث العربي, بيروت,(د.ت).
- أساس البلاغة: الشيخ أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت:٥٣٨) تحقيق: محمد باسل عُيون السُود، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى,١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، ترتيب وتقديم غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى, ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:الإمام أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه(ت:٣٧٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- إعراب القرآن: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (نحو ٥٤٣هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري, دار الكتاب المصري, القاهرة ودار الكتب اللبنانية بيروت, القاهرة, الطبعة الرابعة – ١٤٢٠ هـ.
- إعراب القرآن: أبو جعفر احمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المعروف بالنحاس (٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم, منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت, الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- الأعلام: خير الدين بن محمود الزركليّ(ت:١٩٧٦م)، دار العلم للملايين, بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.
- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز: تحقيق: محمد الحسن إسماعيل، دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة الأولى, ١٤٢٦هـ/ ١٩٩٥م.
- البحر المحيط: الشيخ أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسيّ(٧٤٥هـ) المحقق: صدقي محمد جميل, دار الفكر, بيروت, الطبعة الأولى, ١٤٢٠ هـ.

- البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين, : جامعة أم القرى، مكة المكرمة, السعودية, الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن بهادر الزركشيّ (٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه, الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين الفيروزآبادي(٨١٧هـ) تحقيق محمد علي النجار والأستاذ عبد العليم الطحاوي، مطبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(٢٧٦هـ) المحقق: إبراهيم شمس الدين, دار الكتب العلمية، بيروت ,(د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(٦١٦هـ) المحقق علي محمد البجاوي, عيسى البابي الحلبي وشركاه, القاهرة, (د.ت).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي, المحقق: د. حسن هنداوي : دار القلم, دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا, الطبعة الأولى (د.ت).
- التسهيل لعلوم التنزيل: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ) المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي, شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم, بيروت, الطبعة الأولى, ١٤١٦ هـ
- تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني): شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ)المحقق: علي عبد الباري عطية, دار الكتب العلمية بيروت, الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم):أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي لبصري الدمشقي (٧٧٤هـ) المحقق: سامي بن محمد سلامة, دار طيبة للنشر والتوزيع, الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

- تفسير البغوي(معالم التنزيل في تفسير القرآن): محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ) لمحقق: حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش, دار طيبة للنشر والتوزيع, الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م. :
- تفسير القرآن العظيم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (٣٢٧هـ) المحقق: أسعد محمد الطيب, مكتبة نزار مصطفى الباز, المملكة العربية السعودية, الطبعة الثالثة, ١٤١٩ هـ.
- تفسير القرطبي: الشيخ أبو عبد الله محمد بن احمد القرطبيّ:(٦٧١هـ) تحقيق: احمد عبد العليم البردونيّ المؤسسة المصرية العامة، دار الكتاب للطباعة، القاهرة: ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- تفسير الماوردي: تفسير الماوردي(النكت والعيون): أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (٤٥٠هـ) المحقق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم, دار الكتب العلمية, بيروت,(د.ت).
- التفسير الكبير أو(مفاتيح الغيب):الشيخ فخر الدين أبو بكر محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ) دار الفكر, بيروت, الطبعة الثانية ,١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م.
- تفسير مقاتل: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي (١٥٠هـ) المحقق: عبد الله محمود شحاته, دار إحياء التراث, بيروت, الطبعة الأولى, ١٤٢٣ هـ
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي(٧١٠هـ) حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي, راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو, دار الكلم الطيب، بيروت, الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م
- جامع البيان في تأويل آي القرآن: الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ (٣١٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي, دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع , جدة, الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- الجامع لإحكام القرآن(تفسير القرطبي): الشيخ أبو عبد الله محمد بن احمد القرطبيّ:(٦٧١هـ) تحقيق: احمد عبد العليم البردونيّ المؤسسة المصرية العامة، دار الكتاب للطباعة، القاهرة: ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد حسن بن أم قاسم المراديّ (٧٤٩هـ)تحقيق الدكتور طه محسن، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل, ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (المتوفى: ١٠٦٩هـ), دار صادر, بيروت,(د.ت).
- حروف المعاني والصفات: حروف المعاني والصفات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(٣٣٧هـ) تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت, الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: الشيخ عبد القادر بن عمر البغداديّ (١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة, الطبعة الرابعة,(د.ت).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق, الطبعة الثالثة,١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- ديوان جميل: أبا عمرو، جميل بن عبد الله بن مَعْمَر العُذْري القُضاعي (٨٢ هـ / ٧٠١ م) دار صادر، بيروت,(د.ت).
- ديوان عمر بن أبي ربيعة: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم (٢٣ هـ / ٦٤٤ م) (٧١١ م / ٩٣هـ) تحقيق: أحمد أكرم الطباع,دار القلم، بيروت (د.ت).
- رصف المباني في حروف المعاني: أبو محمد حسن بن أم قاسم المراديّ (٧٤٩هـ) تحقيق الدكتور طه محسن، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل, ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن: محمد بن أحمد بن سعيد الحنفي المكيّ، شمس الدين المعروف كوالده بعقيلة (١١٥٠ هـ) المحقق: أصل هذا الكتاب مجموعة رسائل جامعية ماجستير للأساتذة الباحثين:(محمد صفاء حقي، وفهد علي العندس، وإبراهيم محمد المحمود، ومصلح عبد الكريم السامدي، خالد عبد الكريم اللاحم). مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات, الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- السبعة في القراءات: الشيخ أبو بكر أحمد بن موسى التميمي المعروف بابن مجاهد (٣٢٤هـ) تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- السنن الكبرى للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (٣٠٣هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي, أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط, مؤسسة الرسالة, بيروت, الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الشيخ عبد الرحمن العقيليّ المعروف بابن عقيل (٧٦٩هـ) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة, الطبعة الثالثة عشرة القاهرة ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.
- شرح تسهيل الفوائد: جمال الدين أبو عبدالله محمدابن مالك(٦٧٢هـ), بتحقيق: محمد عبد القادر عطا, وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية, بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦ هـ) تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر, جامعة قار يونس – ليبيا, ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبدالله محمد بن مالك الطائيّ الجيانيّ (٦٧٢هـ) تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت, الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح اللّمع في النحو: جامع العلوم الباقولي الأصبهاني, تحقيق: لمحقق: الدكتور محمّد خليل مراد الحربي, دار الكتب العلميّة, بيروت, الطبعة الأولى, ١٤٢٨ هـ.
- شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية، بيروت, الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
- الشيخ عز الدين بن عبد السلام – سلطان العلماء وبائع الأمراء: عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي مكتبة الأندلس الجديدة, المغرب, (د.ت).
- صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريّ(٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي, دار إحياء التراث العربي, بيروت, (د.ت).
- طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي تقي الدين ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ), المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان, عالم الكتب, بيروت, الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

- طبقات الشافعية: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (٧٧٢ هـ) تحقيق: كمال يوسف الحوت, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى, ٢٠٠٢ م.
- طبقات الشافعية: أبو بكر بن هداية الله الحسيني (١٠١٤ هـ) المحقق: عادل نويهض دار الآفاق الجديدة, بيروت, الطبعة الثالثة, ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) لمحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو, هجر للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ,
- طبقات الشافعيين:
- العز بن عبد السلام : الدكتور الزحيلي, سلسلة أعلام المسلمين , دار القلم, دمشق.
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن: مجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (٩٢٧ هـ) اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب, دار النوادر (إصدَارات وزَارة الأوقاف والشُؤُون الإسلامِيّة - إدَارَةُ الشُؤُونِ الإسلاَمِيّةِ), الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- فوائد في مشكل القرآن: أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء (٦٦٠ هـ) المحقق: د. سيد رضوان علي الندوي, دار الشروق، جدة، السعودية,(د.ت).
- في النحو العربي قواعد وتوجيه: دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: خالد سعود فارس العصيمي دار التدمرية الرياض, الطبعة الثانية,١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام: راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد, مكتبة الكليات الأزهرية, القاهرة, وصورتها دور عدة مثل: دار الكتب العلمية ,بيروت, ودار أم القرى القاهرة) طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩١.
- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة, ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- كتاب الأفعال للسرقسطي: : سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان ويعرف بابن الحداد (بعد ٤٠٠ هـ) المحقق: حسين محمد محمد شرف, مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: الإمام العلامة شيخ القراء أبو يوسف يعقوب بيروت, بن أبي العز بن رشيد منتجب الدين الهمدانيّ الشافعيّ(٦٤٣هـ),تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح, دار الزمان, الرياض, الطبعة الأولى,١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة, ١٤٠٧ هـ.
- كشف المعاني في المتشابه من المثاني: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (٧٣٣هـ) تحقيق: الدكتور عبد الجواد خلف, دار الوفاء . المنصورة, الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن(تفسير الثعلبي): أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ) تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور, مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي, دار إحياء التراث العربي، بيروت, الطبعة الأولى, ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م
- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ), المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض, دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ -١٩٩٨م.
- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ) المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي, عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية, الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى(٢١٠هـ) تحقيق: محمد فؤاد سزكين مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية،١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (٣٨١هـ) تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي, مجمع اللغة العربية – دمشق, ١٩٨١ م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة,مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها: الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية, بيروت، الطبعة الأولى, ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر, الطبعة الأولى, دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

- مشكل إعراب القرآن: الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ (ت:٤٣٧هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت, الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- مشكل إعراب القرآن الكريم: عبد الله محمد ابْنُ ءَاجُرُّومِ(٧٢٣هـ), المكتبة الشاملة.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (نحو ٧٧٠هـ) المكتبة العلمية – بيروت,(د.ت).
- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش الأوسط (٢١٥ هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي، القاهرة, الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء(٢٠٧هـ) تحقيق الأستاذ احمد نجاتي محمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت, الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م.
- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر أحمد بن محمد المرادي النحّاس(٣٣٨هـ)، المحقق: محمد علي الصابوني, جامعة أم القرى – مكة المرمة, الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت:٣١١هـ) تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت, الطبعة الاولى,١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- مغني اللبيب في كتب الأعاريب: الشيخ ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، والدكتور محمد علي حمد الله، ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني دار الفكر, بيروت الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.
- المفردات: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(٥٠٢هـ) المحقق: صفوان عدنان الداودي, دار القلم، الدار الشامية – دمشق, بيروت, الطبعة الأولى, ١٤١٢ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) المحقق: د. علي بو ملحم, مكتبة الهلال , بيروت, الطبعة الأولى، ١٩٩٣م
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: بدر الدين العيني(٨٥٥هـ) تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة, جمهورية مصر العربية الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد الثمالي الأزدي المبرد(٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة, عالم الكتب, بيروت,(د.ت).

- مقدمة في أصول التفسير: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ) دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م.
- النحو العربي: إبراهيم إبراهيم بركات, دار النشر للجامعات,القاهرة, الطبعة الأولى, ١٤٢٨ هـ.
- النشر في القراءات العشر: الشيخ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري (٨٣٣هـ) تصحيح الشيخ محمد علي الضباع، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت).
- النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام: أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي القصَّاب (نحو ٣٦٠هـ) علي بن غازي التويجري, وإبراهيم بن منصور الجنيدل شايع بن عبده بن شايع الأسمري, دار القيم ودار ابن عفان, الطبعة الأولى, ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الهداية الى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ) المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي, مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, جامعة الشارقة, الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.
- همع الهوامع: الإمام أبو الفضل جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، حقيق الدكتور: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

---

[١] ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:١٤/٩٣٣, وطبقات الشافعيين:١/٨٧٣, وطبقات الشافعية الكبرى:٨/٢٠٩-٢١٢, وطبقات الشافعية للأسنوي:٢ /٨٤, وطبقات الشافعية لابن شهبة:٢/١٠٩-١١١ , وطبقات الشافعية للحسيني:٢٢٢-٢٢٣, والأعلام:٤/٢١, ومعجم المؤلفين:٥/٢٤٩.

[٢] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى:٨/٢١٣, وطبقات الشافعية لابن شهبة:٢/١٨٢.

[٣] ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:١٤/٨٥١.

[٤] ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:١٥/٤٥٧.

[٥] ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:١٥/٥٦٧, والوافي بالوفيات:٦/٣٣.

[٦] تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:١٤/٩٣٣, وطبقات الشافعيين:١/٨٧٣, وطبقات الشافعية الكبرى:٨/٢٠٩, وطبقات الشافعية للأسنوي:٢ /٨٤, وطبقات الشافعية لابن شهبة:٢/١٠٩-١١١, والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب:١٥٩, وطبقات الشافعية للحسيني:٢٢٢-٢٢٣.

[٧] تحقيق: محمد الحسن إسماعيل، دار الكتب العلمية, بيروت, الطبعة الأولى, ١٤٢٦هـ/ ١٩٩٥م.

[8]) وبعنوان "فوائد العز بن عبد السلام"، ولذلك قام الاستاذ رضوان الندوي بتحقيق هذا القسم في رسالته للدكتوراه ثم طبعته وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٩٦٧م، ثم أعيد طبعة في دار الشروق بجدة سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م, اعتماداً على نسخ خطية بعنوان فوائد في مشكل القرآن.

[9]) ينظر: العز بن عبد السلام للزحيلي, ص: ١٣٨, والشيخ عز الدين بن عبد السلام – سلطان العلماء وبائع الأمراء:٣٣.

[١٠]) طبع ببغداد وعمان بتحقيق محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادني سنة ١٩٨٧م.

[١١]) راجعه وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد, مكتبة الكليات الأزهرية, القاهرة, وصورتها دور عدة مثل: دار الكتب العلمية ,بيروت ودار أم القرى – القاهرة) طبعة: جديدة مضبوطة منقحة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩١.

[١٢]) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى:٨/٢٠٩-٢١١, وطبقات الشافعية للأسنوي:٢/٨٤, وطبقات الشافعية لابن شهبة:٢/١٠٩-١١١ وطبقات الشافعية للحسيني:٢٢٢-٢٢٣, والأعلام:٤/٢١, ومعجم المؤلفين:٥/٢٤٩.

[١٣]) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى:٨/٢٠٩-٢١١, وطبقات الشافعية للأسنوي:٢/٨٤, وطبقات الشافعية لابن شهبة:٢/١٠٩-١١١ وطبقات الشافعية للحسيني:٢٢٢-٢٢٣, والأعلام:٤/٢١, ومعجم المؤلفين:٥/٢٤٩.

[١٤]) سورة البقرة الآية:١٦.

[١٥]) نص الفراء يختلف عما نقله الشيخ كثيرا, معاني القرآن:١/٣٠.

[١٦]) سورة البقرة من الآية:٤١.

[١٧]) ينظر: إعراب القرآن للباقولي:١/٤٤.

[١٨]) فوائد مشكل القرآن: ١٦.

[١٩]) سورة يوسف من الآية:١٨.

[٢٠]) سورة التوبة من الآية:٩.

[٢١]) سورة البقرة من الآية:٨٦.

[٢٢]) سورة البقرة من الآية:١٦.

[٢٣]) سورة البقرة من الآية:١٧٥.

[٢٤]) معاني القرآن:١/٣٠.

[٢٥]) جامع البيان في تأويل آي القرآن:١/٦٠٤.

[٢٦]) ينظر: النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام:١/١٠٠.

[٢٧]) تفسير الآلوسي:١/٢٤٧.

[٢٨]) شرح التسهيل: ٣/١٥١.

[٢٩]) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني:٤١.

[٣٠]) البرهان في علوم القرآن:٣/٣٣٨.

[٣١]) سورة الفاتحة الآية:٦.

[٣٢]) معاني القرآن:١/١٦.

[٣٣]) فوائد في مشكل القرآن:٩, وينظر: تفسير البغوي:١/٥٤.

[٣٤]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:١/٤٩.

[٣٥]) ينظر: تفسير البغوي:١/٥٤.

[٣٦]) ينظر: جامع البيان:١/١٦٥, وروى أيضا أنه بمعنى: ألهمنا, ينظر: تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم:١/٣٠.

[٣٧]) البحر المحيط:٤٧/١.

[٣٨]) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: مادة:(هدى).

[٣٩]) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة:١١١-١١٤.

[٤٠]) سورة البقرة من الآية: ٢٨٦.

[٤١]) سورة الأنبياء من الآية: ٧٧.

[٤٢]) ينظر: فوائد في مشكل القرآن:٩.

[٤٣]) سورة غافر من الآية: ٢٩.

[٤٤]) إعراب القرآن:٦١٧/٢.

[٤٥]) ينظر: مشكل إعراب القرآن الكريم:٧٦/٣, فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن:٢٣٥/١, تفسير الماوردي:٤٥٦/٣ ومقدمة في أصول التفسير:٩, والتسهيل لعلوم التنزيل:٢٦/٢.

[٤٦]) ينظر: أساس البلاغة: مادة:(نصر).

[٤٧]) ينظر: البحر المحيط:٦٦/١.

[٤٨]) ينظر: رصف المباني في حروف المعاني:٢٩٧.

[٤٩]) ينظر: مغني اللبيب: ١٥١.

[٥٠]) ينظر: تأويل مشكل القرآن:٣٠٢, وجامع البيان:٣١٩/١٦,

[٥١]) ينظر: مجاز القرآن:٥٧/٢, و:٢٣٣/٢, ومعاني القرآن:١٤٠/١, ومفاتيح الغيب:١٦٢/٢٢, وتفسير القرطبي:٣٠٧/١١.

[٥٢]) ينظر: الهداية الى بلوغ النهاية:٤٧٨٥/٧.

[٥٣]) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٥٠٣/٤.

[٥٤]) ينظر: البرهان في علوم القرآن:٤٢٠/٤, وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:٥٣٣/٤, والكشف والبيان:٢٥٨/١٠ والبحر المحيط: ٤٥٤/٧, والزيادة والإحسان في علوم القرآن:١٦٤/٨, وروح المعاني:٧٠/٩.

[٥٥]) تفسير مقاتل:٨٧/٣.

[٥٦]) سورة طه من الآية:٤١.

[٥٧]) قائله أبو ذؤيب الهذلي, وتمامه: شربنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ, ينظر: حروف المعاني والصفات :٤٧ والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: ١١٩٩/٣.

[٥٨]) سورة يوسف من الآية:١٠٠.

[٥٩]) ينظر: مغني اللبيب:١٥١.

[٦٠]) سورة البقرة من الآية:١٤.

[٦١]) سورة الصف من الآية: ١٤.

[٦٢]) سورة آل عمران من الآية: ٧٥.

[٦٣]) البيت للقحيف العقيلي في الخزانة: ٤/ ٢٤٧.

[٦٤]) معاني القرآن:٥١/١.

[٦٥]) ينظر: الجني الداني :١٠٨، وهمع الهوامع :٤١٤/٢، وما بعدها, وارتشاف الضرب:١٦٩٧/٤.

[٦٦]) تمامه: فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذًا بِقُرُونِهَا... شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ , وينسب لجميل, ينظر: كتاب الأفعال للسرقسطي:٧٣/٣ وهو في ملحق ديوانه:٢٣٥, وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة:٤٨٨.

[٦٧]) ينظر: ارتشاف الضرب:١٦٩٧/٤.

[٦٨]) ينظر: مجاز القرآن:٢/٢٣٣.

[٦٩]) سورة الرعد من الآية: ١١.

[٧٠]) سورة الطور من الآية:٣٨.

[٧١]) قول امرأة من العرب, ينظر: الخصائص:٢/٣١٥, وهو قولُ سُوَيد بن أبي كَاهِل, ينظر: اللمحة في شرح الملحة:١/٢٢٥.

[٧٢]) المقتضب:٢/٢٢٩-٢٣٠.

[٧٣]) ينظر: في النحو العربي قواعد وتوجيه: ١٧٩- ١٨٠.

[٧٤]) سورة الفاتحة الآية:٢.

[٧٥]) ينظر: تفسير الكشاف:١/٩-١٠.

[٧٦]) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:(مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ» ثَلَاثًا غَيْرُ تَمَامٍ. فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: «اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ»؛ فإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " قَالَ اللهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة: ٢]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي..) صحيح مسلم: باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة:(٣٩٥).

[٧٧]) فوائد في مشكل القرآن:٤-٥, وينظر: الكشاف:١/٩-١٠.

[٧٨]) ينظر: إرشاد العقل السليم:١/١٣.

[٧٩]) سورة البقرة الآية:٢٥.

[٨٠]) ينظر: فوائد في مشكل القرآن:١٩.

[٨١]) البحر المحيط:١/١٨١.

[٨٢]) السنن الكبرى للنسائي:(١٠٥١٦).

[٨٣]) فوائد مشكل القرآن:٣.

[٨٤]) البحر المتوسط:١/٢٩.

[٨٥]) سورة الأنعام من الآية: ٧٤.

[٨٦]) سورة يوسف من الآية: ٣٨.

[٨٧]) فوائد في مشكل القرآن:٢٧.

[٨٨]) سورة البقرة من الآية: ١٣٣.

[٨٩]) البحر المحيط:٨/١٩٩.

[٩٠]) جامع البيان:٩/٣٤٤.

[٩١]) معاني القرآن:٢/٤٤٨, وهي قراءة يعقوب وإبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب, وأُبي وابن عباس ومجاهد والضحاك وابن يزيد المدني ورُويت عن سليمان التيمي, ينظر: معاني القراءات:١/٣٦٣ والمبسوط في القراءات العشر:١٩٦, والمحتسب:١/٢٢٣.

[٩٢]) تفسير ابن كثير:٣/٢٨٩.

[٩٣]) معاني القرآن:١/٣٤٠.

[٩٤]) المفردات:١٧.

[٩٥]) سورة طه من الآيتين:٢٩-٣٠.

[٩٦]) فوائد في مشكل القرآن:٤٨.

[٩٧]) سورة الفاتحة من الآية:٤.

[٩٨]) ينظر: فوائد في مشكل القرآن:٧.

[٩٩]) قال أبو حيان:(قَرَأَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو نَوْفَلٍ عُمَرُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ" مَلِكَ يَوْمَ الدِّينِ"، بِنَصْبِ الْكَافِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ, وَجَاءَ كَذَلِكَ عَنْ أَبِي حَيَاةَ، انْتَهَى, وَقَرَأَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ رَفَعَ الْكَافَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَائِشَةُ، وَمُورِقٌ الْعِجْلِيّ, وَقَرَأَ مَلَكَ فِعْلًا مَاضِيًا أَبُو حَيَاةَ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَجُبَيْرُ بْنُ مَطْعِمٍ، وَأَبُو عَاصِمٍ عُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيُّ، وَأَبُو الْمَحْشَرِ عَاصِمُ بْنُ مَيْمُونٍ الْجَحْدَرِيُّ، فَيَنْصِبُونَ الْيَوْمَ, وَذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ أَنَّ هَذِهِ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَالْحَسَنِ وَعَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) البحر المحيط:٣٦/١.

[١٠٠]) وَقَرَأَ مَالِكٌ بِرَفْعِ الْكَافِ وَالتَّنْوِينِ عَوْنٌ الْعُقَيْلِيّ، وَرُوِيَتْ عَنْ خَلَفِ بْنِ هِشَامٍ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَأَبِي حَاتِمٍ، وَبِنَصْبِ الْيَوْمِ, ينظر: البحر المحيط:٣٦/١.

[١٠١]) البحر المحيط:٣٦/١.

[١٠٢]) سورة غافر من الآية: ١٦.

[١٠٣]) فَقَرَأَ عَاصِم وَالْكِسَائِيّ, وَخَلَفٌ فِي اخْتِيَارِهِ، وَيَعْقُوبُ {مَالك) بِأَلف وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {ملك} بِغَيْر ألف, ينظر:السبعة:١٠٤, والنشر في القراءات العشر:٢٧١/١, وهي وَقِرَاءَةُ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ:أُبَيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، قَتَادَةُ وَالْأَعْمَشُ, ينظر: البحر المحيط:٣٦/١.

[١٠٤]) النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام:٨٦/١.

[١٠٥]) سورة سبأ من الآية: ٣٣.

[١٠٦]) شرح المفصل:٤٣٣/١.

[١٠٧]) ينظر: الكتاب:١٧٦/١, و البديع في علم العربية:١٥٥/١, وشرح المفصل:٤٣٢/١.

[١٠٨]) ينظر: شرح التسهيل:٢٤٤/٢, وشرح الكافية للرضي:٥٠٢/١, والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٨٧/٨.

[١٠٩]) ينظر: المرتجل في شرح الجمل:٢٦١-٢٦٣, وشرح المفصل:١٢٣/٢-١٢٤, وشرح الكافية الشافية:٩٠٦/٢.

[١١٠]) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن:٢٤.

[١١١]) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:٤١/١.

[١١٢]) قائله مجهول, وهذا الرجز لم ينسبه أحد لقائل معين, والشاهد فيه: على إضافة "سارق" إلى الليلة ونصب "أهل" للاتساع في الظروف فنصبت نصب المفعول به, فَالصَّوَاب أَن اللَّيْلَة هُوَ الْمَفْعُول الأول وَأهل الدَّار بدل مِنْهَا, فَيَقْتَضِي أَن يكون مَنْصُوبًا بسارق آخر, لِأَن الْبَدَل على نِيَّة تكْرَار الْعَامِل, وَالْمَفْعُول الثَّانِي حذف لإِرَادَة التَّعْمِيم أَي: متَاعا وَنَحْوه, قَالَ السَّيِّد فِي شرح الْكَشَّاف: وَأهل الدَّار مَنْصُوب بسارق لاعتماه على حرف النداء كَقَوْلِك: يَا ضَارِبًا زيدا وَيَا طالعاً جبلا. وتحقيقه:أَن النداء يُنَاسب الذَّات فَاقْتضى تَقْدِير الْمَوْصُوف أَي: يَا شخصا ضَارِبًا, وَلم يجر للْمَفْعُول الثَّانِي ذكرا وَكَأَنَّهُ لوضوحه تَركه, ينظر: الكتاب:١ /١٧٦, والمقتضب:١٩٥/١, وخزانة الأدب:١٠٨/٣-١٠٩.

[١١٣]) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٧٧/١.

[١١٤]) التبيان في إعراب القرآن:٦/١.

[١١٥]) البحر المحيط:٣٦/١-٣٧.

[١١٦]) ينظر: النحو العربي:٣٠٥/٤.

[١١٧]) ينظر: شرح اللّمع في النحو:١٩٢, والبديع في علم العربية:١٥٥/١.

[١١٨]) المفصل في صنعة الإعراب:٨١.

[١١٩]) الأشباه والنظائر في النحو:٢٢/١.

[١٢٠]) اللباب في علل البناء والإعراب:٢٧٤/١-٢٧٥.

[١٢١]) شرح المفصل:٤٤٣/١.

[١٢٢]) سورة البقرة من الآية: ٢٨٢.

[١٢٣]) فوائد في مشكل القرآن:١٠٢.

[١٢٤]) البحر المحيط:٧٣٤/٢, وينظر: التبيان في إعراب القرآن:٢٩٩/١, واللباب في علوم الكتاب:٤٩٤/٤.

[١٢٥]) الدر المصون:٦٦٥/٢-٦٦٦.

[١٢٦]) سورة هود من الآية: ١١٨-١١٩.

[١٢٧]) فوائد في مشكل القرآن:١٤٠.

[١٢٨]) البحر المحيط:٢٧٧/٦.

[١٢٩]) سورة هود الآية:٣٥.

[١٣٠]) سورة المائدة من الآية: ١١٦

[١٣١]) فوائد غي مشكل القرآن:٣٤.

[١٣٢]) معاني القرآن الكريم:٣٤٦/٣.

[١٣٣]) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٤٦٣/٣.

[١٣٤]) كشف المعاني في المتشابه من المثانى:٢١١, وينظر: تفسير الكشاف:٣٠٠/٤, وتفسير النسفي:١٥٩/٢, واللباب في علوم الكتاب:٣٨١/١٧, وإرشاد العقل السليم:٧٩/٨, وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:٥٩/٥.